الصفة المشبهة

(قراءة جديدة في البنية الشكلية والدلالية لبعض الأوصاف المشتقة)

د. فيصل إبراهيم صفا
جامعة اليرموك

تمهيد :

يرد حديث الدارسين ، قدماء ومحدثين ، عما يطلق عليه (الصفة المشبهة) في اتجاهين : اتجاه نحوى تركيبى[1] ، واتجاه صرفي دلالي . أما الذين عنوا بتحديد مفهومها صرفياً ودلالياً (وهو ما يعني هذه الدراسة) ، فقد كانوا يقفون عند نوع الفعل الذي تشتقّ هذه الصفة منه ، وعند دلالتها ، فمن حيث نوع الفعل من جهة عدد حروفه فيبدو أن أظهر من نصّ على بناء (الصفة المشبهة) من الفعل الثلاثي هو السكّاكي الذي يقول[2] : « والصفة المشبهة تخصّ الثلاثيات المجردة » ، وأكد على هذا حين قال[3] : « واسم الآلة يخصّ الثلاثي كالصفة المشبهة » . ولا يكاد الدارس يجد أحداً ، فيمن قرئ لهم من القدماء ، يذهب إلى ما ذهب إليه السكّاكي على الرغم من أن السواد الأعظم لأمثلة القدماء يكاد يقتصر على صفات

---

(١) ينظر مثلاً : سيبويه ، الكتاب ١/١٩٤ - ٢١١ ، المبرد ، المقتضب ٤/١٥٨ ، ابن السراج ، الأصول في النحو ١/١٥٣ ، ١٥٤ ، الزمخشري ، المفصل في علم العربية ص ٢٣٠ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٦/٨١ ، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢/١٤٠ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٢٥ .

(٣) السابق نفسه .

مشبهة يُلحظ معها الثلاثي من الأفعال . وندر كذلك من نصّ[1] من المحدثين على ثلاثية الفعل . ومن حيث نوع الفعل من جهة لزومه وتعدّيه ، فيكاد القدماء[2] والمحدثون[3] يجمعون على بناء (الصفة المشبهة) من الفعل (اللازم) .

أما الحديث عن (الصفة المشبهة) من حيث دلالتها على من قام بالحدث (= المعنى) المدلول عليه بها على وجه الثبوت ، فيكاد القدماء[4] والمحدثون[5] يجمعون على ذلك أيضاً .

---

(١) ينظر مثلاً : فتحية صلاح ، التيسير في النحو والصرف ص ٢٢٤ ، د. محمد خير الحلواني ، الواضح في علم الصرف ص ١٨٢ ، عباس حسن ، النحو الوافي ٢٣١/٣ ، ٢٣٢ - ٢٣٥ ، ٣١٤ (الذي يرى أن ما دعاه بالصفة المشبهة الأصلية لا يكون إلاّ من الثلاثي) .

(٢) ينظر مثلاً : ابن الحاجب ، شرح الوافية نظم الكافية ص ٣٢٩ ، ابن الحاجب ، الكافية في النحو ٢٠٥/٢ ، نور الدين الجامي ، شرح كافية ابن الحاجب ٢٠٣/٢ ، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ١٤١/٢ ، الأشموني والصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٣ ، الأسفراييني ، لباب الإعراب ص ٤٨٠ ، السيوطي ، المطالع السعيدة ١٨٠/٢ ، السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٥٨/٦ ، الأسيوطي (= السيوطي) الفرائد الجديدة ٦٧٧/٢ ، ابن هشام ، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ص ١١٨ .

(٣) ينظر مثلاً : عباس حسن ، النحو الوافي ٢٣١/٣ ، ٢٣٢ - ٢٣٥ ، د. خديجة الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص ٢٧٥ ، الشيخ أحمد الحملاوي ، شذا العرف في فنّ الصرف ص ٧٩ ، الشيخ مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية ١٨٩/١ ، ١٩٧ ، د. عبده الراجحي ، التطبيق الصرفي ص ٧٩ ، د. محمود سليمان ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ص ٨٤ .

(٤) ينظر حاشية (٢) أعلاه .

(٥) ينظر حاشية (٣) أعلاه : هذا ، ولا يختلف كلّ من (Wright) و (Howell) و (Haywood and Nahmad) في شيء ذى بال عما يقول به القدماء ومعظم المحدثين ، بل إنهم (ما عدا Howell) يزيدون في الخلط بين (اسم الفاعل) و (الصفة المشبهة) . ينظر على التوالي :

Wright, W. ; A Grammar of the Arabic Language; 3rd edition, The University Press, Cambridge (1986), pp. 131 - 132.

Howell, Mortimer Sloper; A Grammar of the Classical Arabic Language, Gian Publishing House, Delhi (1986), ; pp. 1606 - 1607.

Haywood, J.A. and Nahmad, H.M.; A New Arabic Grammar of the Written Language; Lund Humphries, London (1965) ; pp. 86 - 87 .

يمكن القول ، إذاً ، أن حديث الدارسين عن (الصفة المشبهة) قد عمل على تحديد معالمها وضبط مفهومها على النحو الذي تمّ إجماله أعلاه ، والذي تزعم هذه الدراسة أنه غير قادر ، من الوجهة الصرفية والدلالية على تمييز (الصفة المشبهة) من غيرها من الصفات المشتقة تمييزاً قاطعاً وموضوعياً .

ولعلّ أمثلة سيبويه على (الصفة المشبهة) العاملة ، وهو الجانب الذي يبدو أنه الوحيد الذي اطّلعَت عليه د. خديجة الحديثي في كتاب سيبويه ، ولعلّ أمثلته عليها كذلك في الجانب الصرفي من كتابه[1] ، وهو الجانب الذي لم يصرّح فيه بمصطلح (الصفة المشبهة) ، لعلّ أمثلته في الجانبين كانت الأساس في حمل المتأخرين على الخروج بالضوابط المشار إليها سابقاً ، والمتعلقة بالفعل المشتق منه من حيث عدد حروفه (وهي ثلاثية في السواد الأعظم من أمثلته) ، ومن حيث لزومه . هذا على الرغم من أن الأفعال الملحوظة ، عند اشتقاق أمثلة (الصفة المشبهة) الواردة في الكتاب ، تكاد تنادي بخصيصة تتميّز بها وتتقاصر دونها الخصائص التي خرجوا بها وخاصة حين يتبيّن أن ما خرج به المتأخرون من ضوابط يمكن نقضه .

إحساس غامض بحقيقة طبيعة (الصفة المشبهة)

لا شكّ في أنه قد كان لدى سيبويه وغيره من المتقدمين إحساس خاص بهذا النوع من الصفات التي أطلق عليها مصطلح (الصفة المشبهة) . وإن ذكر سيبويه ، على سبيل المثال ، لصفات وقعت على وزن (اسم الفاعل) من الثلاثي وغير الثلاثي ، من مثل : مطّرق[2] ، ولاحق[3] ، وشاحط[4] ، إنّ ذكر ذلك ليؤكد هذا الإحساس ،

---

(١) ٤/١٧ - ٢١ .
(٢) السابق نفسه ١/١٩٥ .
(٣) السابق نفسه ١/١٩٧ .
(٤) السابق نفسه ١/١٩٨ .

ذلك أن الأمثلة التي يذكرها لهذا النوع من الصفة ينتظمها إلى حدّ بعيد خصيصة متعلّقة بالفعل ، لا من حيث كونه ثلاثياً ، بدليل ذكره لـ (مطّرق) ، ولكن من حيث الدلالة العامة للأفعال التي تلحظ عند صوغ مثل هذا النوع من الصفات ، كما سيتبيّن . وهذا يعني أن سيبويه يميّز (الصفة المشبهة) من (اسم الفاعل) ، ولو كانت (أي : الصفة المشبهة) على وزن من أوزان (اسم الفاعل) ، لسبب يسير هو أن هذا النوع من الوصف ذو دلالة خاصة تخالف دلالة (اسم الفاعل) . فما هذه الخصيصة التي تميّز الأفعال التي تلحظ عند صوغ (الصفة المشبهة) ؟

بدأ اللغويون بالتصريح بضوابط تعرف بها (الصفة المشبهة) وتصاغ عليها في وقت متأخّر هو القرن السابع الهجري وما تلاه ، فهذا السكّاكي[1] يتحدث عن اشتقاقها من الثلاثي ، وهذا ابن الحاجب والأستراباذي[2] وابن مالك[3] ، على سبيل المثال ، يشيرون إلى اشتقافها من (اللازم) ، ونجدهم كذلك يتحدثون عن دلالة (الثبوت) لا التجدد فيها .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض تعريفات (الصفة المشبهة) ، عند بعض متأخري اللغويين ، لم تخل من عبارات تشي ، بغموض ، إلى إحساس خاص بتميّزها ، فقد عرّفها ركن الدين الأستراباذي[4] ، على سبيل المثال ، بقوله : « اسم مشتقّ من فعل لمن قام ذلك الفعل به على معنى الثبوت » ، فالعبارة المخطوط تحتها في التعريف تنمّ عن إحساس خاص ، لكن غامض ، بهذا النوع من الصفات ، فهي (أي : العبارة) قد تفهم أن الذات الموصوفة قد وجد الحدث فيها لكنه لم يقع منها ولم يكن تصرفاً لها . فإذا كان هذا المعنى ، أو قل شيئاً قريباً منه مقصوداً بمثل هذه العبارة ، فالإحساس الخاص موجود لا محالة .

---

(١) مفتاح العلوم ص ٢٥ .
(٢) الكافية في النحو مع شرحها ٢/٢٠٥ .
(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٣٩ .
(٤) الوافية في شرح الكافية ص ٢٤٣ .

مناقشة الضوابط الصرفية والدلالية لـ (الصفة المشبهة)

لعلّ أهمّ هذه الضوابط ، كما سبقت الإشارة ، كون الفعل الملحوظ ـ عند اشتقاق (الصفة المشبهة) ـ لازماً ، وكون الوصف دالاً على (الثبوت) .

أما ضابط ثلاثية حروف الفعل ، فلعلّ مما يردّ الأخذ به هو أنواع الأحداث التي تكون منها الصفات المشبهة ، فالأفعال الدالة على الألوان والعيوب والحلى الظاهرة ، والأفعال الدالة على الخلوّ أو الامتلاء أو الأدواء الباطنية أو ما يشبهها أو ما يضادها ، إلخ ، تكون (أي : هذه الأفعال) ثلاثية وغير ثلاثية . وقد أورد سيبويه ، كما سبقت الإشارة ، أمثلة على صفات مشبهة ـ من غير الثلاثي ـ تشارك أفعالها أفعال الثلاثي في هذه المعاني . بل لقد نصّ بعض القدماء ، من مثل ابن عقيل[1] وابن مالك[2] والشيخ خالد الأزهري[3] ، نقلاً عن ابن الخشّاب ، على اشتقاق (الصفة المشبهة) مما فوق الثلاثي . وقد نصّ على مثل ذلك بعض المحدثين ، مثل : محمد الأنطاكي[4] ومحمد خير الحلواني[5] . يضاف إلى هذا أن بعض القدماء قد ذكر أمثلة لـ (الصفة المشبهة) من غير الثلاثي ، لكن دون تصريح بجواز أخذها منه . من ذلك (مطّرق) ، التي ذكرها سيبويه ـ كما تقدّم ، و (منطلق اللسان) و (مطمئنّ النفس)[6] ، و (مستقيم الحال) و (معتدل القامة)[7] ، إلخ .

---

(١) شرح ابن عقيل ١٤١/٢ .

(٢) تسهيل الفوائد ص ١٣٩ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح ٨٢/٢ .

(٤) المحيط في أصوات العربية ص ٢٤٠ .

(٥) الواضح في علم الصرف ص ١٨٥ .

(٦) السيوطي ، الأشباه والنظائر ٢٤٥/٢ .

(٧) الأشموني ، شرحه ٤/٣ .

١ ـ لزوم فعل (الصفة المشبهة)

يمكن القول بأن الدارسين ، قدماء ومحدثين ، شبه مجمعين على أن (الصفة المشبهة) إنما تؤخذ من (اللازم) . وليس هناك من شكّ في أن السواد الأعظم ، من أمثلة الدارسين على (الصفة المشبهة) ، يلحظ معه أن أفعاله لازمة .

ومع ذلك فقد ذكر بعض القدماء وبعض المحدثين أمثلة تعدّ أفعالها متعدّية في المفهوم النحوي ، فقد أورد سيبويه[١] ، على سبيل المثال ، في باب إعمال الصفة المشبهة ، (الأخسرين) ، التي يستخدم فعلها الملحوظ (خسر) متعدياً ، وذكر الأشموني[٢] (رحيماً) و (عليماً) على أنهما صفتان مشبهتان لفعلين متعديين ، هذا على الرغم من تعقيبه على ذلك بقوله : « فمقصور على السماع » ، وتعقيبِ الصبان[٣] كذلك على التعقيب بقوله : « لا يتمّ إلاّ إذا أريد اللزوم أصالة فقط » ، فمثل هذه الاحترازات ليست من القوة بحيث تنفي أن بعض أفعال (الصفات المشبهة) متعدّ . وذكر ابن هشام[٤] الصفة المشبهة (مُفتَّحة) ، التي فعلها الملحوظ متعدّ ـ كما هو معلوم .

وأورد بعض المحدثين (مهذّب الطبع) و (منقّى السريرة)[٥] ، و (مجلوّة) و (محجوب)[٦] .

---

(١) الكتاب ٢٠١/١ .

(٢) شرح الأشموني ٣/٣ . هذا على الرغم من أن سيبويه (الكتاب ١١٥/١) عدّ (رحيماً) و (عليماً) مبالغة للفاعل .

(٣) حاشية الصبان ٣/٣ .

(٤) شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٣٠٥ .

(٥) سامي عوض ، المورد في علم الصرف ص ١٧٢ .

(٦) فريد إسماعيل نعيم ، النحو والصرف في تصريف الأفعال والأسماء ص ٤٠ .

يضاف إلى ذلك كلّه أن لزوم الفعل لا يعني بالضرورة جواز وجود (صفة مشبهة) بلحظه ، فالفعل (ذهب) ، على سبيل المثال ، فعل لازم ، غير أنه لا يكون منه صفة مشبهة .

الإشارة هنا إلى أن بعض القدماء وبعض المحدثين أورد أمثلة لـ (الصفة المشبهة) التي يفترض أن أفعالها متعدّية ـ هذه الإشارة ليست لأجل أن تأخذ هذه الدراسة بجواز صوغ (الصفة المشبهة) من المتعدّي ، ولا لإثبات أن القدماء والمحدثين قد قالوا بذلك ، بل ليقال إنه على الرغم من ورود مثل تلك الأمثلة ـ قديماً وحديثاً ـ وعلى الرغم من أن بعض اللازم لا تصاغ بلحظه الصفات المشبهة ، فقد كان القدماء والمحدثون شبه مجمعين على شرط لزومية الفعل ، ذلك الشرط الذي لفت الانتباه إلى ما يتّسم به معظم اللازم من الأفعال (وعلى الأخصّ أفعال الصفات المشبهة التي أوردها الدارسون المشار إليهم) ، تلك السمة التي قد توجد كذلك في غير اللازم . ولذلك فإن هذه الدراسة سوف تعمل على تفسير بعض الصفات المشبهة التي أفعالها متعدّية ، وذلك استناداً إلى تلك السمة الأساسية التي ستجلّيها هذه الدراسة .

(اللزوم) ، إذاً ، ليس سمة مناسبة ولا مخصِّصة للفعل الذي تصاغ الصفة المشبهة بلحظه .

٢ ـ دلالة (الثبوت) في (الصفة المشبهة)

سبقت الإشارة إلى شبه إجماع القدماء على أن (الصفة المشبهة) تفيد ، من بين ما تفيد ، ثبوت معناها في الموصوف .

دلالة (الثبوت) هذه أمر في حاجة إلى ترجيع نظر . لقد أشار بعض القدماء إلى أن (الثبوت) في معنى (الصفة المشبهة) غير مطلق ، فقد قال ابن مالك[1] ،

(١) تسهيل الفوائد ص ١٣٩ .

على سبيل المثال : « ... وهي الملاقية فعلاً لازماً ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديراً » ، فإشارته هنا إلى (التقدير) تنبي عن إحساس بأن (الثبوت) في (الصفة المشبهة) قد يكون ، على الأقلّ غير ظاهر . وهذا يعني في الواقع أن معنى (الثبوت) قد يكون غير ثابت .

وأظهر من كلام ابن مالك ، في التصريح بنسبية معنى (الثبوت) ، قول الرضي الأستراباذي[1] : « والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في الزمان ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة ، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما ، فليس معنى (حَسَن) في الوضع إلاّ (ذو حُسْن) سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة . ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين ... » وهو يرى أنه لا بدّ من وقوع معنى (الصفة المشبهة) في زمان لا بعينه ، فكان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة التخصيص .

لعلّ الصرفيين يلحظون ، وهم يشيرون إلى معنى (الثبوت) ، تلك الصفات المشبهة التي يغلب ـ بطبيعتها ـ أن تكون ثابتة . وقد صرّح الرضي الأستراباذي[2] بذلك (أي : بثبوت معناها) في فئة منها ، حين قال : « إنما يكثر الصفة المشبهة في (فَعِلٍ) لأنه غالب في الأدواء والعيوب الظاهرة والحلى ، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها ... » هذه النسبية في ثبوت الاتصاف بهذه الفئة من (الصفة المشبهة) ظاهرة كذلك في قول الشيخ خالد الأزهري[3] : « ... سواء كانت وصفاً لازماً لا يمكن انفكاكه كـ (طويل الأنف) و (عريض الحواجب) و (واسع الفم) أم يمكن انفكاكه كـ (حسن الوجه) و (نقيّ الثغر) و (طاهر العرض) ... » .

(١) الكافية في النحو ٢/٢٠٥ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب ١/١٤٨ .
(٣) شرح التصريح على التوضيح ٢/٨٠ ـ ٨١ .

هل يمكن ، بناء على هذا الذي تقدّم ، اعتماد (الثبوت) أحد الضوابط المحدِّدة لمفهوم (الصفة المشبهة) ؟ إذا كانت فئة من الصفات المشبهة توحي - بطبيعتها - بمعنى (الثبوت) ، فليس يحسن بالضرورة جعل (الثبوت) أحد محدِّدات هذا النوع من الصفات بكلّيته ، خاصة إذا عرفنا أن (الحدوث) وارد حتى فيما يتعلق بتلك الفئة في ظروف أخرى .

أما إذا كان معنى (الثبوت) - عند القائلين به قيداً لـ (الصفة المشبهة) - هو ما أشار إليه الأزهـري بقوله[1] : « تكـون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم كـ (حسن الوجه) دون الماضي المنقطع والمستقبل ، فلا يقال (حسن الوجه) أمس ولا غداً » ، فإن (اسم الفاعل) يشرك (الصفة المشبهة) في هذا المعنى الزمني . فحين يقال على سبيل المثال :

١ ــ هو قادم ، فـ (القدوم) بدأ في لحظة من لحظات الماضي المتصل بالحاضر . وعليه ، فإن هذا الفهم لمعنى (الثبوت) لا يصلح أيضاً ليكون من مُحدِّدات (الصفة المشبهة) ، وكان لا بدّ من ضابط تتفرد به ويمكّن ، بلا تردّد ، من عدّ الوصف ضمن هذا النوع الذي نحن بصدد ضبط مفهومه .

هذا ، ولعلّ الأزهري قد استفاد - فيما ذهب إليه - مما ذكره السيوطي من أفهام لبعض الأقدمين ، حين قال[2] : « وذهب السيرافي إلى أنها أبداً بمعنى الماضي ... وذهب ابن السراج والفارسي إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي ، وهو اختيار الشلوبين ، قال : وسواء رفعت أو نصبت ، لأنك إذا قلت : مررت برجل حسن الوجه ، فحُسْن الوجه ثابت في الحال ، ولا تريد مضيّاً ولا استقبالاً ... وقد جمع بعض أصحابنا بين

(١) السابق نفسه ٨٢/٢ .
(٢) همع الهوامع ٩٣/٥ .

قول السيرافي وقول ابن السراج بأن قال : لا يريد السيرافي بقوله إنها للماضي أن الصفة انقطعت ، وإنما يريد أنها ثبتت وقت الإخبار » .

أما المحدثون ، فلم يتردّد بعضهم في الإشارة إلى نسبية (الثبوت) ، فقد نبّه الشيخ الحملاوي[1] على ذلك حين قسّم الصفات الواردة في باب (فَرِح) - من حيث الثبات والزوال - إلى : ما يحصل ويسرع زواله ، كالفرح والطرب ، وما هو موضوع على البقاء والثبوت ، وهو دائر - عنده - بين الألوان والعيوب والحلى ، كالحُمرة والسمرة والحمق والعمى والغَيَد والهَيَف ، وما هو في أمور تحصل وتزول لكنها بطيئة الزوال ، كالرّي والعطش والجوع والشبع . كذلك يشير الأستاذ شرف الدين علي الراجحي[2] إلى الصفات المشبهة التي تأتي على وزن (فَعِل - فَعِلة) - بكسر العين ، والتي تدلّ على الأعراض - يشير إليها على أنها ذات معان غير مستقرة ، كالحزن والفرح والضجر والأشَر .

ليس من شكّ في أن بعض الصفات دالّ - كما يوضّح د. فاضل السامرائي[3] - على الثبوت والاستمرار بطبيعته ، كالبَكَم والصمَم والفَطَس والحَوَر والسمرة والبياض والعَوَر ، إلخ . غير أن حال كثير من الصفات ، التي تسلك في عداد (الصفة المشبهة) ، لا يصدق فيه هذا التحديد كما يوضّح السامرائي[4] .

(الثبوت) ، إذاً ، بمعانيه المحتملة المختلفة (وهي : الثبوت في الحال ، والثبوت على الدوام ، والثبوت النسبي) مسألة خلافية كما هو واضح ، (الثبوت) لا يعدّ ، بالنتيجة ، ضابطاً مناسباً لطبيعة هذا النوع من الصفات .

---

(١) شذا العرف في فن الصرف ص ٨١ .

(٢) البسيط في علم الصرف ص ٧١ .

(٣) معاني الأبنية في العربية ص ٧٦ ، ٧٧ .

(٤) السابق نفسه ص ٧٨ ، ٩١ ، ٩٣ .

(الفاعل) النحوي و (نائبه) ، ونوع الفعل المسند

لو طُلِب إلى النحاة ، عموماً ، إعراب الأسماء المخطوط تحتها فيما يلي :

٢ ـ أ ـ عَـورِ الكلـبُ

ب ـ سَوِد القــدرُ

جـ ـ كَحِلت العيــنُ

د ـ تَعِـب المسافــرُ

هـ ـ جَـبُن الجنـديُّ

و ـ جَـلَّ الخطْـبُ

لقالوا إنها كلّها فواعل ، على الرغم من أن كلّ اسم منها لم يوقع الحدث الذي أسند إليه ، ولم يكن تصرفاً له . إعراب النحاة لهذه الأسماء على الفاعلية إنما يرجع إلى طبيعة تعريفهم لـ (الفاعل) لا إلى كون مدلولات الأسماء السابقة المخطوط تحتها فواعل حقيقية مُحدِثة للأفعال المسندة إليها . يقول ابن يعيش[1] ، على سبيل المثال ، في تعريف (الفاعل) : « واعلم أن الفاعل في عرف النحويين كلّ اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ... ، » ويقول : « وبعضهم يقول في وصفه كلّ اسم تقدمه فعل غير مُغَيَّر عن بنيته ... . » وعلى هذا ، فإن (الفاعل) ـ في اصطلاحهم ـ قد يكون فاعلاً حقيقياً (أي أن الفعل المسند إليه واقع منه وهو تصرف له) ، وقد يكون فاعلاً غير حقيقي ، أي فاعلاً شكلياً ، أي مجـرد مسند إليه ، بدليل

(١) شرح المفصل ٧٤/١ . هذا ، وإن ما يقـول به ابن يعيش في هذا الموضع عن الفاعـل ونائبه يتـردد صداه عند غيره ، ينظر مثلاً : الكافية في النحو ٧٠/١ ـ ٧١ ، والهمع ٢٥٣/٢ .

قول ابن يعيش : « ... وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم » ، فإسناد الفعل إلى الاسم لا يعني ضرورة أن المسند اليه فاعل حقيقي . من هنا يعجب المدقّق لعدم عدّهم ما أطلقوا عليه (نائب الفاعل) فاعلاً (أي : شكلياً) ، فالنحاة ـ على الإجمال ـ لا يشترطون ، لإطلاق لفظ (فاعل) على المسند إليه ، أن يكون (أي : المسند إليه) فاعلاً حقيقياً مُحدِثاً للفعل مُوقِعاً له ، فابن يعيش يصرّح ، في الموضوع السابق ، بذلك حين يقول : « إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه » ، ويقول : « وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي يدلّ على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام ... » ، فإذا كان المسند منفياً ، فذلك يعني أن لا فاعل لحدث ، إذ لم يقع حدث أساساً ، والمسند المستقبل مثل ذلك . كان ينبغي ، إذاً ، أن يطلق على (نائب الفاعل) لفظ (فاعل) ما دام المسند إليه قد يكون حقيقياً وقد يكون غير حقيقي ، فـ (نائب الفاعل) فاعل غير حقيقي على الرغم من الإسناد إليه . وابن يعيش يصرّح في الموضوع نفسه بإمكان عدّ (نائب الفاعل) فاعلاً ما دام لفظ (فاعل) يشمل الفاعل الحقيقي والفاعل الشكلي ، فهو يقول ، نصاً وردّاً على من خالف في المصطلحين لأجل التخالف المزعوم في بنية الفعل مع (الفاعل) وبنيته مع (نائب الفاعل) : « ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك (يقصد الاحتراز بعبارة : فعل غير مُغَيَّر عن بنيته) لأن الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو : (ضُرِب زيد) و (أُكرِم بكر) صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه » .

وعلى الرغم من دقّة فهم ابن يعيش لشكلية المصطلح ، وطلبه توحيده ، فقد تحمل ظروف النظر في المسائل التركيبية (النحوية) أحياناً على إلحاق لفظ (فاعل) بوصف يشير إلى كونه فاعلاً حقيقياً أو فاعلاً شكلياً (غير حقيقي) ، فلا بدّ ، إذاً ، من أن نستعمل ـ كما حدث غير بعيد ـ مصطلحي (فاعل حقيقي) و (فاعل غير حقيقي)

حسب طبيعة الفعل المسند ، أو أن نستعمل مصطلح (مسند إليه) الذي يحتمل أن يكون فاعلاً وغير فاعل[1] ، فيقال ، مثلاً : (مسند إليه فاعل = Agent - subject) ليكون المقصود أن المسند إليه فاعل حقيقي ، فلفظ (فاعل) في هذا الإطار ، لا يفيد إلاّ فاعلاً حقيقياً ، فإذا كان المسند إليه فاعلاً غير حقيقي قيل[1] إمّا (مسند اليه مُعانٍ = Patient - subject) وإمّا (مسند اليه مجرّب Experiencer - subject) ، حسب طبيعة الفعل المسند ـ كما سيتبيّن ـ ، و (المجرّب) ، في التحليل النهائي ، مُعان) .

لا بدّ ، إذاً ، من شيء تتميّز به الأفعال التي يكون المسند إليه معها فاعلاً مُحدِثاً للفعل وهو واقع منه وتصرف له ، تتميّز به من الأفعال التي يكون المسند إليه معها غير فاعل (أي : معانياً أو مجرّباً) . ولا شكّ في أن التمييز بين نوعي الفعل منبن على التمييز بين نوعي المسند إليه الذي يقتضيه كلّ نوع فعلي . إن عبارة السيوطي ، على سبيل المثال ، شديدة الوضوح في تفاصل نوعي الفاعل ، عند النحاة ، حين يقول[2] : « فالفاعل ما أسند إليه عامل مفرّغ على جهة وقوعه منه ، أو قيامه به » . فعبارة « على جهة وقوعه منه » تساوي مصطلح (مسند إليه فاعل = Agent - subject) ، في حين تساوي عبارة « ... أو قيامه به » ، أي : وجوده فيه ، مصطلح (مسند اليه مُعانٍ / مجرّب = Patient / Experiencer - subject) . وعلى الرغم من أن النحاة ، على الإجمال ، خصّوا (المسند إليه ـ نائب الفاعل) بباب مستقلّ ، فإنه ، في الحقيقة وكما صرّح ابن يعيش ـ فيما سبق ، فاعل شكلي ، أي (مسند اليه مُعان) . وهذا ما ستأخذ به هذه الدراسة .

---

(١) see : DeMiller, Anna L. ; Syntax and Semantics of the Form II Modern Standard Arabic Verb, in : Al - Arabiyya, Journal of the American Association of teachers of Arabic; Vol. 21, No. 1 and 2 (1988); pp. 19 - 49.

(٢) همع الهوامع ٢/٢٥٣ .

لقد مثّل السيوطي لنوع الفاعل الأول (أي : الذي يقع منه الفعل ويكون محدثاً له) ، ولنوع الفاعل الآخر (أي : الذي وجد فيه الحدث) بما يأتي على التوالي :

٣ ـ أ ـ ضُرِب زيـد

ب ـ مـات زيـد .

ولعلّ هذا يثير التساؤل التالي : هل يصدق ما يتميّز على أساسه الفعل فيما تتميّز به الأوصاف بعضها من بعض ؟ بعبارة أخرى : هل تحدّد الأفعال ، التي يكون المسند إليه معها فاعلاً ، نوعاً خاصاً من الأوصاف ؟ وهل تحدّد الأفعال ، التي يكون المسند إليه معها معانياً أو معانياً مجرّباً ، نوعاً خاصاً آخر منها ؟

لأجل تبيّن كلّ هذا ، يجدر أولاً أن نتفحص كيف تحسس الصرفيون والنحاة الاختلاف بين (الصفة المشبهة) ، من جهة ، والصفات الأخرى ـ وعلى الأخصّ (اسم الفاعل) ، من جهة أخرى .

(الصفة المشبهة) و (اسم الفاعل) و (اسم المفعول) : اتفاق وافتراق في نظر القدماء

لقد فرّق بعض القدماء[1] بين (اسم الفاعل) و (الصفة المشبهة) على أساس أن (اسم الفاعل) ينصب مفعولاً حقيقياً أُوقع عليه فعل بإحداث مُحدِث ، في حين تنصب (الصفة المشبهة) مفعولاً غير حقيقي بالمعنى السابق . غير أنهم لم يفرّقوا بينهما ـ على نحو واضح ـ من حيث إنه يفترض ، على سبيل المثال ، (باسم الفاعل) أن يصف ذاتاً ، إذا ما أُسنِد الفعل إليهـا كانت مُحدِثة له وكان الفعل واقعاً منها ، ولا من حيث إنه يفترض بـ (الصفة المشبهة) أن تصف ذاتاً إذا ما أسند الفعل إليها لم تكن مُحدِثة له ولم يكن الفعل تصرفاً لها من حيث كانت هذه الذات معانية للفعل لوقوعه بها أو فيها .

(١) ينظر مثلاً : ابن السراج ، الأصول في النحو ١/١٣١ ـ ١٣٢ .

وإذا كان بعض القدماء فرّق[1] بينهما من حيث مَنَع (اسمَ الفاعل) من جرّ فاعله في مثل :

٤ ـ زيـد ضاربُ الأبِ عمراً ،

واستحسن بعضهم[2] في (الصفة المشبهة) ذلك ، في مثل :

٥ ـ أ ـ زيدٌ حَسَن الوجـه

ب ـ زيدٌ منطلق اللسان ،

فقد قرن ابن عقيل[3] بين (الصفة المشبهة) و (اسم المفعول) من حيث كان جرّ كلّ منهما لفاعله (والمقصود هنا الجانب الشكلي من تعريف الفاعل ، كما سبق) جائزاً ، ومثّل لاسم المفعول بالتالي :

٦ ـ زيـدٌ مضروب الأبِ ،

وقال : « وهو (أي : اسم المفعول) حينئذ جار مجرى (الصفة المشبهة) » .

إن اقترانهما يكشف ، في الواقع وربما من حيث لم يذكر ابن عقيل ، عن علاقة وثيقة بينهما من حيث إنه إذا ما أسند الفعل الملحوظ عند اشتقاق كلّ منهما ، إلى الموصوف بكلٍ ، فإن الموصوف لا يقع حينذاك فاعلاً حقيقياً ، فـ (وجهه) في :

٧ ـ زيـد حَسَن وجهُـهُ

فاعل شكلي عند النحاة ، أي : مسند إليه غيرُ مُوجِد لحدث ، وليس الحدث تصرفاً له .

عند إسناد الفعل (حَسُن) الملحوظ في صوغ الصفة المشبهة (حَسَن) ، كما في :

---

(١) ينظر مثلا : شرح ابن عقيل ٢/١٤٠ .

(٢) السابق نفسه ، وابن هشام ، أوضح المسالك ٣/٢٤٧ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢/١٤٠ .

٨ ـ زيـد حَسُنَ وجهُـهُ ،

يقوم لفظ (وجهه) بالوظيفـة ذاتها التي أداها في (٧) . ومثل هذا يقال في لفظ (مالـه) في مثل :

٩ ـ زيدٌ مسلوبٌ مالـه .

إنه وإن سمّى النحاة مثل (ماله) في (٩) نائباً للفاعل ، فهو (أي : ماله) مسند إليه فاعل شكلي ، لأن (نائب الفاعل) ، عند النحاة ، مفعول في المعنى ، أي أنه مسند إليه غير موجد لحدث ، وليس الحدث تصرفاً له . هذا ، وإن الفعل الذي يلحظ ـ عادة ـ عند اشتقاق (اسم المفعول) هو (سُلِب) ، وهو الذي يطلق عليه النحاة والصرفيون المبني للمفعول أو المبني لما لم يسم فاعله . فإذا ما استعملنا الفعل (سُلِب) مسنداً للفظ (ماله) ، كما في :

١٠ـ زيـد سُلِب مالُـه ،

كان لفظ (ماله) مسنداً إليه غير فاعل أيضاً ، أي غيرَ مُوجِد لحدث السلب ، وليس الحدث تصرفاً له ، تماماً كالاسم الذي تسند اليه (الصفة المشبهة) أو الفعل الملحوظ عند اشتقاقها .

بعض السمات الدلالية والنحوية للأفعال ، وصوغ (الصفة المشبهة)

بعض نواحي الاتفاق والافتراق ، التي أشار إليها الصرفيون والنحاة ، بين (الصفة المشبهة) وغيرها من الأوصاف المشتقة ينبّه على خصيصة أو خصائص في الأفعال ، التي تُلحَظ عند الاشتقاق ، غيرِ خصيصة (اللزوم) المشروطة لصوغ (الصفة المشبهة) . ولتبيّن هذه الخصائص يحسن تأمّل الصفات المشبهة التالية ، المأخوذة مما أورده بعض القدماء وبعض المحدثين ، وبإزائها أفعالها التي استُنِد ، في الأغلب الأعمّ ، إلى المعجم الوسيط في ضبط حركة عين ماضي ما كان منها ثلاثياً :

الصفة	الفعل	الصفة	الفعل	الصفة	الفعل
أجرب	جَرِب	أسمر	سَمُر	أحمق	حَمُق
أنكد	نَكِد	أرعن	رَعِن	أحول	حَوِل
أجبن	جَبُن	أجرد	جَرِد	أزرق	زَرِق
أميل	مال	أخشن	خَشُن	أشهب	شَهِب
أحمر	حَمِر	أشيب	شاب	هيفاء	هَيِف
أجبّ	جَبَّ	أشمط	شَمِط	عجزاء	عَجِزَ
أعور	عَوِر	أغلب	غَلِب	شنباء	شَنِب
أصلع	صَلِع	أحور	حَوِر	حريص	حَرِص
أجذم	جَذِم	أسفع	سَفِع	سقيم	سَقُم
أقطع	قَطِع	أحدب	حَدِب	عسير	عَسُر
أخلق	خَلِق	أكدر	كَدِر	سميح	سَمُح
أملس	مَلُس	أهوج	هَوِج	قبيح	قَبُح
أكحل	كَحِل	أقعس	قَعِس	نظيف	نَظُف
صبيح	صَبُح	غليظ	غَلُظ	ثكلان	ثَكِل
مليح	مَلُح	فقير	فَقِر	شبعان	شَبِع
وسيم	وَسُم	قديم	قَدُم	حيران	حار
جميل	جَمُل	كبير	كَبِر	عُربان	عَرِي
دميم	دَمَّ	قريب	قَرُب	يقظان	يَقِظ
خشين	خَشُن	كثير	كَثُر	سيّئ	ساء
وضيء	وَضُؤ	مهين	مَهُن	طيّب	طاب

الصفة	الفعل	الصفة	الفعل	الصفة	الفعل
جديد	جَدَّ	هضيم	هَضَمَ	ضيّق	ضاق
قصير	قَصُرَ	يتيم	يَتُمَ	ليّن	لان
خفيف	خفّ	ظمآن	ظَمِئَ	هيّن	هان
بئيس	بَؤُسَ	عطشان	عَطِشَ	نابغ	نَبَغَ
بريء	بَرُئَ	صَدْيان	صَدِيَ	خامل	خَمَلَ
بعيد	بَعُدَ	غرثان	غَرِثَ	ظاهر	ظَهَرَ
بهيج	بَهِجَ	طيّان	طَوِيَ	صُلْب	صَلُبَ
ثقيل	ثَقُلَ	غضبان	غَضِبَ	حُلْو	حَلا
رميم	رمّ	هيمان	هامَ	مُرّ	مَرَّ
سعيد	سَعِدَ	عجلان	عَجِلَ	مِلْح	مَلُحَ
سفيه	سَفُهَ	جوعان	جاعَ	أرِج	أرِجَ
سليم	سَلِمَ	عجوز	عَجُزَ	بَطِر	بَطِرَ
سمين	سَمُنَ	شاحط	شَحَطَ	جَذِل	جَذِلَ
صغير	صَغُرَ	لاحق	لَحِقَ (ضَمُرَ)	فَرِح	فَرِحَ
ضعيف	ضَعُفَ	طاهر	طَهُرَ	سَلِس	سَلِسَ
طويل	طالَ	حامض	حَمُضَ	خَشِن	خَشُنَ
عريض	عرض	فاحم	فَحُمَ	سَمِج	سَمُجَ
عقيم	عَقُمَ	ماكث	مَكَثَ	وَجِع	وَجِعَ
عميق	عَمُقَ	لهفان	لَهِفَ	مَغِص	مَغِصَ
تَعِب	تَعِبَ	خَضِر	خَضِرَ	سَبْط	سَبِطَ

الصفة	الفعل	الصفة	الفعل	الصفة	الفعل
ضَجِر	ضَجِرَ	صَعِق	صَعِقَ	حَيٌّ	حَيِيَ ، حَيَّ
شَرِس	شَرِسَ	فَكِه	فَكِهَ	رَطْب	رَطُبَ
صِفْر	صَفِرَ	نَحِس	نَحِسَ	حَزْن	حَزِنَ
ضَعْف	ضَعُفَ	وَجِل	وَجِلَ	ضَخْم	ضَخُمَ
ذِبْح	ذَبَحَ	حَسَن	حَسُنَ	فَخْم	فَخُمَ
صِبْغ	صَبَغَ	أُجاج	أَجَّ - يَؤُجّ	جَهْم	جَهُمَ
نَكِد	نَكِدَ	عُجاب	عَجُبَ	معتدِل	اعتدال
عَمٍ	عَمِيَ	فُرات	فَرُتَ	مستقيم	استقام
نَدِس	نَدِسَ (أدقّ النظر)	سَهْل	سَهُلَ	مشتدّ	اشتدّ
		عَذْب	عَذُبَ	متدحرِج	تدحرج
حَزِن	حَزِنَ	نَهْد	نَهُدَ		
أسِف	أسِفَ	جَعْد	جَعُدَ		
أشِر	أشِرَ	وَعْر	وَعُرَ		

يراد هنا ، في الواقع ، تأمل الأفعال الواردة في القائمة السابقة ، والتي تلحظ عند صوغ الصفات الموضوعة بإزائها . إنها أفعال لا تدلّ على معنى يحدثه المسند إليه ، ولا تدّل على تصرف له . إنها تدلّ - في الحقيقة - على (وضع state) في المسند إليه لا يد له في إيجاده . الأوضاع المدلول عليها بهذه الأفعال موجودة في المسند إليه ، فهو منها (مُعانٍ patient) . وهذا يعني أن الموصوف تسند إليه مثل هذه الأفعال لا على أنه فاعل حقيقي لها ، ولكن على أن المعنى في كلّ منها موجود فيه (أي : في الموصوف) .

هذا النوع من الأفعال هو ما يطلق عليه ، عند بعضهم[1] ، (أفعال الوضع state verbs) ، وهي الأفعال التي تتطلب عادة مسنداً إليه غير فاعل حقيقي ، أي أن المسند إليه معها (وهو عادة المشار إليه بالصفة) مجرد مُعانٍ ، وليس المعنى المدلول عليه بالفعل تصرفاً له (أي للمسند اليه) ولا صادراً عنه ، ولهذا فقد أطلقت عليه الباحثة Anna L. DeMiller[2] (Patient - subject) .

وإنه وإن كان النحـاة قد أطلقوا على مثل هذا النـوع من المسنـد إليه مصطلح (الفاعل) ، فإنهم يدركون ـ كما اتضح سابقاً ـ أنه ليس فاعلاً حقيقياً بدليل تعريفهم للفاعل الاصطلاحي . بناء على هذا ، فإنه وإن كانت الغالبية العظمى من أفعال هذا النوع لازمة ، بتعبير النحاة ، فليس مفهوم (اللزوم والتعدي) هو الأساس في تحديـد (أفعال الوضع state verbs) ، فلو تأمّلنا ، على سبيل المثال ، الصفة المشبهة (ثكلان) المدرجة في القائمة أعلاه لوجدناها تصف الفاعل غير الحقيقي الذي يسند إليه فعلُها الملحوظُ (ثكل) ، وهو فعل متعدّ .

إن كلاً من (أقطع) و (أجذم) صفة مشبهة ، كما تشير القائمة أعلاه . ولأجل أن يسلم القول بلزوم فعلي هاتين الصفتين فقد ردّ الرضي الأستراباذي[3] الفعلين إلى وزن (فَعِل) المكسور العين والذي يعدّ لازماً من مادتيهما ، لا إلى وزن (فَعَل) المفتوح العين والذي يعدّ متعدّياً من مادّة كلّ منهما . هذا ، على الرغم من قوله بأن وزن (فَعِل) من مادتي الفعلين أنفسهما غير مستخدم إلاّ أنه ، وعلى نحو غير صريح ،

---

(١) ينظر : DeMiller (1988); pp. 24, 25, 26, 38 - 43

(٢) السابق نفسه .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ١/١٤٥ .

يؤكّد على كون فعلي هاتين الصفتين لازمين بِعَدِّه الفعل الملحوظ ، عند صوغ كلّ منهما ، على أنه الوارد في صيغة المبني للمفعول ، أي : (قُطِع) و (جُذِم) . وهذا يعني في التحليل النهائي أن كلاّ من الصفتين يفيد معنى (المفعول) .

ان عدّ كلّ من الصفتين السابقتين من نوع (الصفة المشبهة) ليس بعيداً ، إذاً ، عن التحليل الذي تأخذ به هذه الدراسة من حيث إنهما يصفان الفاعل غير الحقيقي الذي يُسنَد إليه كلّ من (قطع) أو (جذم) . وعليه فقد يكون من الغريب أنه لا يعلم أحد - فيمن قرئ لهم - يذكر مثل : (حبيس) و (جريح) و (قتيل) و (كحيل) و (حبيب) و (طريح) و (أسير) ضمن أمثلة (الصفة المشبهة) . لكن الشيخ الغلاييني[1] أورد معظمها ضمن أمثلة الأوزان التي تنوب في معناها عن (مفعول) . بعبارة أخرى ، هو يجعل الأمثلة السابقة من أمثلة (اسم المفعول) .

على أنه يمكن للمتأمّل في حقيقة (اسم المفعول) أن يخرج بنتيجة مفادها أن الموصوف بـ (اسم المفعول) هو في الواقع فاعل شكلي غير حقيقي للفعل الذي نلحظه ، عند صوغ (اسم المفعول) ، ونقوم بإسناده إليه (أي : إلى الموصوف) . إن الفعل الملحوظ ، في سياق الحديث عن (اسم المفعول) ، هو الفعل الذي في صيغة ما لم يسمّ فاعله ، في تعبير النحاة والصرفيين . وما لم يسمّ فاعله يسند عادة إلى ، ما أطلق النحاة عليه ، (نائب الفاعل) ، و (نائب الفاعل) ، كما سبقت الإشارة ، (فاعل) حسب تعريف (الفاعل) اصطلاحا . هو فاعل شكلي غير حقيقي ، وعليه ، فليس هناك ما يمنع من عدّ الأوصاف السابقة من وزن (فعيل) - بمعنى المفعول - صفاتٍ مشبهة ، ذلك أننا إنما نلحظ (قُتِل) و (حُبَّ) ، على سبيل المثال ، في (قتيل) و (حبيب) ، وهما فعلان يسند كلّ منهما إلى الذات الموسومة بكلّ من الوصفين السابقين .

---

(١) جامع الدروس العربية ١٨٨/١ .

قد يقال هنا : ما دام الفعل الذي يجب لحظه ـ عند صوغ بعض الصفات المشبهة ـ هو ما لم يسمّ فاعله ، فلِمَ يُشَكَّك في فكرة اللغويين القدماء القائلة بضرورة صوغ الصفة المشبهة من فعل لازم ، وخاصة أنه يمكن عدّ مالم يسمّ فاعله فعلاً ذا صيغة لازمة ؟ فـ (قُتِل) ، على سبيل المثال ، لازم بصيغته هذه ، وخاصة إذا ما نُظِر إليها على أنها صيغة قائمة برأسها ؟

لا يقال ذلك ، أولاً ، لأن هناك من الأفعال ما هو متعدّ إلى مفعولين كـ (كسا) و (منح) و (أعطى) ، فـ (اسم المفعول) من كل من هذه الأفعال تلحظ معه حقاً صيغة المبني للمفعول : (كُسِي) و (مُنِح) و (أُعطِي) ، على التوالي . غير أن هذه الصيغ تظلّ ، من ناحية أخرى ، متعدّية لما يطلق عليه (المفعول به الثاني) . فإذا كان كلّ من (مكسوّ) و (ممنوح) و (مُعْطَى) يصف ذاتاً يسند إليها الفعلُ المبنيُّ للمفعول الملحوظُ مع كلّ وصف ، على أنه (مُعان patient) وفاعل غير حقيقي ، فإن الفعل المشار إليه مع كلّ يظلّ متعدّياً .

ولا يقال ذلك ، ثانياً ، لأن هناك نوعاً آخر من الأفعال ، التي اتفق النحاة على أنها متعدّية إمّا لواحد وإمّا لاثنين ، يسلك في عداد الأفعال التي تسند إلى ما ليس فاعلاً حقيقياً . إنها معدودة ضمن أفعال شبيهة ـ إلى حدّ ـ بما أطلق عليه (أفعال الوضع state verbs) . هذه الأفعال الشبيهة هي التي يطلق عليها[1] (أفعال الإجراء process verbs) ، وهي أفعال قد تفيد التحوّل من وضع إلى آخر ، أو التجربة (= الخبرة Experience) . من هذه الأفعال[2] : (سلا) و (سَمِع) و (فَهِم) و (عَلِم) و (عَرَف) . هذه الأفعال ، وما شابهها ، تدلّ ـ في الواقع ـ

---

(١) ينظر مثلاً DeMiller (1988); pp. 24, 25, 26, 30

(٢) السابق نفسه ص ٣٠ .

على (وضع state) يكون فيه المسند إليه ، فلا يعدّ (أي : المسند إليه) معها فاعلاً حقيقياً ، ولكنه يكون (معانياً patient) (مجرّبـاً experiencer) . ولذلك سماها بعضهم[1] (أفعالاً تجريبية = أفعال خبرة experience verbs) . مثل هذه الأفعال يدلّ على (حدث واقع happening) أو (تغيّر في الوضع change of state) : إمّا بالوقـوع فـي وضـع (to get into a state) وإمّـا بالصيـرورة إلى وضـع (to become into a state) . وعليه ، فإنه يمكن أن يضاف إلى الأفعال السابقة مثل : (رأى) ، و (صار) و (أصبـح) و (أمسى) ، إلخ . و (تحـوّل) و (حال) و (استحال) ، إلخ .

إن المسند إليه مع مثل هذه الأفعال ، لا يمكن أن يكون فاعلاً حقيقياً (agent) ، بل هو ـ كما سبق ـ (معان مجرّب) . وعليه ، فإن (عالِماً) و (فاهِماً) و (رائِيـاً) و (سالِيـاً) صفات مشبهة ، وإن جـاءت على وزن (فاعل) الذي يقع عليه أيضاً وصف (الفاعل) . فكلّ من هذه الأوصاف يسم ذاتاً غير موجودة ، إذا ما أسند إليها الفعل المناسب ، لحدث (العلم) أو (الفهم) أو (الرؤية) أو (السلوّ) ، على التوالي ، ولكنها ذاتٌ منفعلة بالحدث معانية له ومجرّبة ، فـ (العِلْم) على سبيل المثال ، حدث يقع للـذات ويُسنَـد إليها لا بإحداثها ولا بتصرفها . وعليه ، صحّ أن نعدّ كذلك مثل (عليم) و (سميع) و (رحيم) و (فهيم) ، إلخ . صفات مشبهة ، تماماً كما عدّ بعضها كذلك الأشموني[2] ، في حين عدّ سيبويه[3] بعضها أمثلة للمبالغة مما قد يفسّر على أنه هروب من عدّها صفات مشبهة استناداً إلى أساس غير مصرّح به عنده ، وهو أن الصفة المشبهة لا تكون من متعدّ . ولا أظـنّ أن عدّه بعض هذه الأوصاف للمبالغـة

---

(١) السابق نفسه ص ٣٠ .

(٢) شرح الأشموني ٣/٣ .

(٣) الكتاب ١/ ١١٥ .

كان منه محاولة للتفريق ـ كما قد يتبادر ـ بين نوعين من (المبالغة) : (المبالغة) في وقوع الحدث من فاعله الحقيقي ، أي : (مبالغة الفاعل الحقيقي) كما في (جزّار) و (رحّالة) و (معطار) ، والتي هي صفات مبالغة لفاعل حقيقي متصرّف أو محدث ، و (المبالغة) في وقوع الحدث بالفاعل غير الحقيقي أو عليه ، أي بـ (المُعاني المجرب) ، كما في (قُدّوس = الطاهر المنزّه) و (فهّامة) و (علاّمة) و (كُبّار) . إن الأفعال التي تُلحَظ مع الصفات السابقة لمبالغة الفاعلين الحقيقيين هي (جَزَر) و (رَحَل) و (عَطِر) ، وهي أفعال تدلّ على تصرّف وإرادة للذوات التي تسند إليها ، فالمسند إليه معها فاعل حقيقي ، والصفات مبالغة لفاعلين حقيقيين . أما الأفعال الملحوظة مع صفات مبالغة الفاعلين الشكليين غير الحقيقيين ، أي : مبالغة المُعانين ، فهي : (قَدُس) و (فَهِم) و (عَلِم) و (كَبِر) ، وهي لا تدلّ على تصرّف وإرادة للذات فيما أسند إليها ، فالمسند إليه معها فاعل غير حقيقي ، والصفات ليست لمبالغة فاعلين حقيقيين .

من هنا لم يكن من المناسب أن تسلك الأمثلة التي ساقها الشيخ الغلاييني[1] للمبالغة على أنها كلّها (مبالغة اسم الفاعل) ، كما عنون لها . إن بعض ما ذكره من صفات يصدق فيه حقاً أنه مبالغة لاسم الفاعل كـ (شَروب) ، لكّن معظم ما ذكره ليس كذلك ، فإذا ما أخذنا بمفهوم (الصفة المشبهة) ، الذي اعتمدته هذه الدراسة ، لم يكن (اسم الفاعل) إلاّ ذلك الوصف الذي يدلّ على معنى وقع من الموصوف وكان تصرّفاً له .

هذا ، وليس يصحّ ـ في بعض الأحيان ـ صوغ (الصفة المشبهة) من الفعل وإن كان لازماً ، فالفعل (مشى) ، على سبيل المثال ، لا تؤخذ بلحظه صفة مشبهة ، فهو ، وإن كان لازماً ، يدلّ على (تصرّف وحركة) . هذا الفعل ، وكلّ ما كان على شاكلته ، لا يكون منه إلاّ اسم للفاعل ، وهو (ماشٍ) .

---

(١) جامع الدروس العربية ١٩٨/١ .

وإذا ما عُدِّى اللازم صلح لأن يشتقّ ـ بلحظه ـ اسمٌ للفاعل دالٌّ على المُحدِث المتصرِف ، وصفةٌ مشبهة دالّةٌ على (المُعاني) ، فيقال بلحظ الفعل (مشى) ـ معدًّى بـ (إلى) ـ (ماشٍ إلـى ...) ـ وصفاً للفاعل المتصّرف ـ ويقال ، بلحظه معدًّى كذلك ، (مَمْشِيٌّ إليه) ـ وصفاً لـ (المُعاني) المفعول ، (أي صفةً مشبهة) .

وعلى هذا ، فان كلّ فعل دالّ على (تصرّف action)[1] أو (حركة motion)[2] مثل (مشى) ، لا يؤخذ منه ـ بلحظ ما دعاه النحاة والصرفيون (المبنيَّ للفاعل) ـ إلاّ اسمُ الفاعل (ماشٍ) أو مبالغةُ اسم الفاعل (أي : الفاعلِ الحقيقي) (مشّـاءٌ) . وإن كلّ فعل دالّ على (وضع) أو على (تحوّل إلى وضع) أو (تجريب لوضع) ـ بما في ذلك صيغتا المبنـي للفـاعل والمبنـي للمفعول ـ لا يؤخـذ منه إلاّ (الصفـة المشبهـة) أو (مبالغة الصفة المشبهة) ، أي لا يؤخذ منه إلاّ وصفُ (المُعاني) أو (المجرّب) ، وهما فاعلان غير حقيقيين مثل (كبير) و (عالم) أو (مبالغةُ المُعاني) أو (المجرّب) مثل (كُبّـار) و (عليم وعلاّم) .

يضاف إلى هذا أن العربية لا تخلو من أفعال ـ بصيغة واحدة في الماضي الذي لا نفتأ نتأمله عند كلّ اشتقاق ـ يقع المسند إليه معها فاعلاً حقيقياً ، أحياناً ، ومعانياً أو معانياً مجرّباً (أي : فاعلاً غير حقيقي) ، أحياناً أخرى . من هذه الأفعال : (عـزّ) بمعنى : غَـلَب وقَـهَر ، وبمعنى قَوِيَ وبَرِئَ من الذّلّ ـ مثلاً ، و (أَمِنَ) بمعنـى : جعـل (شخصاً) أميناً (على شيء) ، مثلاً ، وبمعنى اطمأنّ ولم يَـخَفْ ، و (شدّ) بمعنى : قَـوَّى ، وبمعنى : قَوِيَ ومَتُن ، وغير هذا كثير كثير . مثل هذه الأفعال تكشف بالاستعمال

---

(١) ينظر مثلا : DeMiller (1988); pp. 26 - 29

(٢) السابق نفسه ص ٢٨ .

عن سمتين : سمة الدلالة على (وضع state) ، فتكون من فئة أفعال الوضع state verbs ، وسمة الدلالة على (تصرّف action) أو (حركة motion) ، فهي من زمرة أفعال التصرّف أو الحركة action / motion verbs .

ليس غريباً ، إذاً ، أن نرى صفات مشتقة قد صيغت بلحظ الجانب الذي يكون معه الفعل مسنداً إلى (المُعاني) أو (المُعاني المجرّب) . فصفات مثل (عزيزٍ) أو (أمينٍ أو أمِنٍ أو آمِنٍ) أو (شديد) ، بلحظ الأفعال السابقة على التوالي ، إنما هي صفات مشبهة لأنها تصف (المُعانيَ) صاحبَ الوضع الذي يدلّ عليه معنى الفعل أو الوصف .

وعلى الرغم من أن (آمِناً) يصلح صفة مشبهة تسم (المُعاني) ، وهو فاعل غير حقيقي ، فإنه يصلح أيضاً أن يكون اسماً للفاعل ، أي وصفاً يسم الفاعل الحقيقي ، بلحظ الجانب الآخر للفعل (أَمِن) الذي يسند أيضاً إلى فاعل حقيقي . وإذا ما أردنا وصف الفاعل الحقيقي من كلّ من (عزّ) و (شدّ) كان الوصف على زنة (فاعل) ، أي : (عازّ) و (شادّ) . هذا الوصف الذي على زنة (فاعل) قد يصلح ـ بلحظ أفعالٍ كالمشار إليها سابقاً ـ اسماً للفاعل (أي : وصفاً للفاعل الحقيقي) وصفة مشبهة (أي : وصفاً للمُعاني) . من هنا وبلحظ الفعل الدالّ على (تصرّف) ، سواء أكان من الأفعال ذات الوجهين الدلاليين أم كان من غيرها ، تصاغ الصفة المشبهة ساعتئذ على وزن ما يطلق عليه (اسم المفعول) .

وكما أن وزن (فاعل) يصلح أحياناً وصفاً للفاعل الحقيقي وصفة مشبهة ، حين يكون الفعل الملحوظ ـ كما سبقت الإشارة ـ ذا وجهين دلاليين فيما يسند إليه ، فإن وزن (فعيل) قد يصلح أيضاً ليفيد وصفاً للفاعل الحقيقي ، ووصفاً لفاعل شكلي مُعان . فالفعل (حَفِظ) ، على سبيل المثال ، يسند إلى مريدٍ متصرّفٍ واقعٍ منه الحدث ،

حين يكون بمعنى (صان وحَرَس) ، مثلاً ، ويسند إلى فاعل شكلي مُعان لا يد له في إيجاد حدث (الحفظ) ، حين يكون بمعنى (وعى) من حيث كان (الوعي) كالعلم يقع للشخص من غير أن يُحدِثه لنفسه . وعليه فان الوصف (حفيظاً) يمكن أن يفسّر اسماً للفاعل ، ويمكن أن يؤول صفة مشبهة بحسب السياق الذي يرد فيه . ولعلّ هذا الوصف قد ورد في القرآن الكريم بالمعنى الأول في :

١١ـ ﴿ وَمَنْ تَوَلّى ، فَمَا أَرْسلناكَ عَلَيْهم حَفِيظاً ﴾[١] .

وفي غيرها من الآيات ، وبالمعنى الآخر في :

١٢ـ ﴿ ... اجْعَلني عَلى خَزَائنِ الأَرْضِ إنّي حَفيظٌ عليمٌ ﴾[٢] .

وفي غيرها من الآيات ، أي : ﴿ أمين أحفظ ما تستحفظنيه ﴾[٣] ، إذ (الحفظ) هنا لا يقع بإحداث الموصوف وفعله ، وليس واقعاً منه على سبيل الفاعلية الحقيقية .

ومثل ذلك يقال في الوصف المصوغ على وزن (فعيل) ، وهو (ظهير) . فقد ورد دالاّ على الفاعلية الحقيقية في الآية الكريمة :

١٣ـ ﴿ ... وَمَا لَهُم فِيهِمَا مِن شِركٍ وَمَا لَـهُ مِنْـهُم مِن ظَهيرٍ ﴾[٤] .

وفي غيرها ، استناداً إلى أحد تفسيراته[٥] ، إذ المعنى هو (مُعين مُظاهِر) . وورد في آية أخرى دالاّ على الفاعلية الشكلية للمُعاني ، هي :

---

(١) سورة النساء ، آية ٨٠ .
(٢) سورة يوسف ، آية ٥٥ .
(٣) الزمخشري ، الكشاف ٤٨٢/٢ .
(٤) سورة سبأ ، آية ٢٢ .
(٥) الزمخشري ، الكشاف ٥٧٩/٣ .

١٤ـ ﴿ ... وَكانَ الكَافِرُ عَلى رَبِّه ظَهِيراً ﴾[١] .

على أنه في بعض تفسيراته[٢] بمعنى (هيّن ومَهين) .

إن القائمة السابقة للصفات المشبهة ، وبإزائها أفعالها التي ربما تلحظ عند الاشتقاق ، تدلّ إذاً بطبيعتها على (وضع) يكون عليه ما تسند إليه أفعالها ، ولا يكون لهذا المسند إليه يد في إحداثها ولا تصرّف . أما الأفعال التي تدلّ على (إجراء process) ، فإنها لا تختلف في كثير من (أفعال الوضع) ، كما سبق . فإنه وإن كان بعضها (أي : أفعال الإجراء) يسلك في عداد (المتعدّي) ، فإنه لا يد ، لمن أو ما تسند إليه ، في إيجادها ولا تصرّف . هاتان الدلالتان العامتان لهذين النوعين من الأفعال ليستا مقصورتين على الأفعال المجردة الثلاثية ، بل إن كثيراً من أفعال مزيدِ كلٍ من الثلاثي وغير الثلاثي يشرك نوعي الأفعال السابقة من الثلاثي (أقصد أفعال الوضع وأفعال الإجراء) تينك الدلالتين العامتين ، فـ (أزهَرَ) ، و (اكتمل) و (اشتدّ) ، و (انكسر) ، و (تقطّع) ، و (تقارب) ، و (احمرّ) ، و (اخضارّ) ، و (استقام) ، و (تدحرج) ، و (اقشعرَّ) ـ على سبيل المثال ـ أفعال تدلّ على (وضع) فيما تسند إليه . وعليه ، يكون الوصف المأخوذ من كلّ من الأفعال السابقة وما ماثلها صفةً مشبهة ، أي : صفةً لفاعل شكلي مُعان ، ولا تكون الصفة المشبهة من هذه الأفعال ، وما ماثلها ، إلاّ على وزن ما يطلق عليه (اسم الفاعل) الذي يؤخذ من أفعال دالّة على (تصرّف) أو (حركة) ، كما أوضح سابقاً .

---

(١) سورة الفرقان ، آية ٥٥ .

(٢) الزمخشري ، الكشاف ٢٨٧/٣ .

الصفات المشبهة ، من هذه الأفعال المذكورة أعلاه ، هي إذاً على التوالي : (مزهر) و (مكتمل) و (مشتدّ) ، و (منكسر) ، و (متقطّع) ، و (متقارب) ، و (محمرّ) ، و (مخضارّ) ، و (مستقيم) ، و (متدحرج) ، و (مقشعرّ) .

وعلى ما يذكر السيوطي[1] ، فقد عدّ بعضهم (الضامر الكشح) و (مطمئنّ القلب) و (معتدل القامة) ، كما عُدّ غيرها[2] ، « أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة لا أنها صفات مشبهة » . هذا الحكم يتسم بعدم التدقيق ، وإن كان يكشف عن حيرة وإحساس غامض بأن مثل هذه الصفات ، التي صيغت على أوزان ما يسمى بـ (اسم الفاعل) تدلّ على ما تدلّ عليه الصفات المشبهة عموماً . هذه الحيرة وذلك الإحساس الغامض أبرزتهما فكرة (الثبوت) المزعومةُ المدلولُ عليها ـ في أنظار الصرفيين القدماء وكثير من المحدثين ـ بالصفات المشبهة .

لا محلّ ، في الواقع ، لفكرة (الثبوت) وفكرة (التجدد والحدوث) في التفريق بين الصفة المشبهة وغيرها ، كاسم الفاعل واسم المفعول . الأساس في التفريق هو ما تقرّر ، فيما مضى من مناقشة لدلالة الفعل إما على (وضع) وإما على (إجراء) وإما على (تصرف) أو (حركة) ، وفيما تقرّر كذلك من ضرورة إخلاص مصطلح (اسم الفاعل) لما كان وصفاً لفاعل حقيقي (أي : لفاعل مريد متصرّف وموجد للحدث) . أما أوزان ما يطلق عليه (اسم الفاعل) فشركة بين أوصاف الفاعلين الحقيقيين (أي : أسماء الفاعلين بالتخصيص المقترح لهذا المصطلح) وأوصاف الفاعلين الشكليين المعانين (أي : الصفات المشبهة) .

---

(١) همع الهوامع ٥٨/٦ .

(٢) شرح الأشموني وحاشية الصبان ٤/٣ .

أما ما كان من غير الثلاثي دالاّ على (تصرّف) أو (حركة) ، فإن الصفة المشبهة لا تكون ـ بلحظه ـ إلاّ على وزن ما يسمى بـ (اسم المفعول) . فالفعل (ينتظر) ، على سبيل المثال ، فعل دالّ على معنى يقع بتصرّف وإرادة من المسند إليه ، ولذلك يكون لفظ (منتظِـر) ـ بكسر الظـاء ـ وصفاً للفاعل الحقيقي ، فهو اسم للفاعل ، ويكـون (منتَظر) ـ بفتح الظـاء ـ وصفاً للمُعاني من حدث واقع من مُحدِث متصرف ، أي وصفاً للفاعل الشكلي الذي أطلق عليه النحـاة مصطلح (نائب الفاعل) . (منتظَـر) ـ بفتح الظاء ـ إذاً صفة مشبهة وان كانت على زنة ما يطلق عليه (اسم المفعول) .

بين أفعال الوضـع وأفعال الإجـراء

سبقت الإشارة إلى أن (أفعال الإجراء process verbs) تدلّ في التحليل النهائي على (وضع) يوجد في المسند إليه ولا يد له في إحداثه ، وإلى أن هذه الدلالة هي ما يقوم به أيضاً ما اصطلح عليه بـ (أفعال الوضع state verbs) .

على أن هناك ما تتميّز به أفعال الوضع من أفعال الإجراء . فالأولى لا ترد في صورة ما يطلق عليه (المبني للمفعول) ، إذ إن بناء الفعل ، إجمالاً ، للمفعول ـ كما يقولون ـ يجعله دالاّ على (وضع) . ولمّـا كانت أفعال الوضع دالّـة ، في الأساس ، على ذلك ، لم يكن من الممكن بناؤها للمفعول . أما الأفعال الأخرى (أي : أفعال الإجراء) ، التي تفيد من ضمن ما تفيد ـ التحوّل من (وضع) إلى آخر ، فإنها يمكن بناؤها للمفعول . وهذا قد يحمل على الظّن بأنها أفعال مختلفة من حيث صوغ الصفات المشبهة منها . والصحيح أنها من هذه الناحية غير مختلفة ، وذلك لأن فعل الإجـراء يدلّ ـ وهو في صيغـة ما يطلق عليه (المبني للمفعول) ـ علـى (وضع) في (المسند إليه المجرّب Experiencer - subject) ، والذي هو فاعل غير حقيقي ـ كما تكرّر تقرير ذلك ، فـ (العلم) الذي يفيده الفعل (علم) ، على سبيل المثال ، في :

١٥ـ علم المساهمون موقف الشركة المالي

قائم في المسند إليه (المساهمون) وموجود فيه . لكـن هذا الفعل ، وغيره من هذا النوع ، يدلّ ـ وهو في صيغة المبني للمفعول ـ على (وضع) في (المسند إليه المُعاني Patient - subject) لا (المجرّب) ، والذي هو أيضاً فاعل غير حقيقي (نائب فاعل ـ بتعبير النحاة) ، إذ (العلم) واقع عليه . ولا عجب ، فقد كان قبل بناء الفعل للمفعول (مفعولاً به معانياً Patient - object) .

المسند إليه ، إذاً وقبل بناء فعل الإجراء للمفعول وبعد بنائه ، فاعل غير حقيقي . ولذلك جاز بناء (أفعال الإجراء) للمفعول لأنها يمكن أن تدلّ بعد بنائها على (وضع) ، فيما تسند إليه ، غير الوضع الذي تدلّ عليه في المسند إليه ، قبل بنائها ، كما أن المسند إليه في كلا الحالين مختلف أيضاً .

ومما يؤكـد أن جـواز بناء (أفعال الإجـراء) للمفعول وعدم جـواز ذلك فـي (أفعال الوضع) غيرُ معتبرَيْنِ في التفريق بين هذين النوعين من الأفعال ، أن تعدية الفعل (عَلِـم) ، مثلاً ، بـ (التضعيف) ليصير (علّـم) فيدلّ على (الجعل والتسبيب causativisation) ، هذه التعدية (transitivisation) تجعل[1] ما كان مسنداً إليه مجرّباً مفعولاً أوّل ، أي مفعولاً به مُعانياً ، وتجعل ما كان مفعولاً به مُعانياً مفعولاً ثانياً مُعانياً ، وتأتي التعدية باسم آخر جديد ليقوم بوظيفة الفاعل الحقيقي .

هذا الـذي يحدث عند تعدية فعل من (أفعال الإجـراء) يقع عند تعدية فعل من (أفعال الوضع) ، فما كان مسنداً إليه مُعانياً ، قبل التعدية بالتضعيف ، يتحوّل ، بعدها ، إلى مفعول به مُعان ، كما في (عَطِشَ ← عطّش) ، ويؤتى باسم آخر جديد ليقوم بوظيفة المسند إليه الفاعل الحقيقي .

---

(١) ينظر : DeMiller (1988) ; pp. 26, 30 - 31

أما الأفعال الدالّـة على (تصرّف) أو (حركة) ، من ناحية أخرى ، كـ (كَتَب) ـ فإن ما يكون (مسنداً إليه فاعلاً حقيقياً Agent - subject) ، قبل تعدية الفعل على النحو السابق بالتضعيف ، أي : (كتّب) ، يظلّ كذلك بعد التعدية ، أي يكون فاعلاً للكتابة ، قبل التعدية ، ويظلّ فاعلاً لكن للجعل والتسبيب ، بعدها .

من هنا كان لفظ (كاتب) ، مثلاً ، وصفاً لفاعل حقيقي ، في حين كان لفـظ (عالم) ، مثلاً ، وصفاً لغير الفاعل . ومن هنا كذلك كان كلّ وصف دالّ على مسند إليه غير فاعل (أي : على مُعان أو مُعان مجرّب) ومصوغ على وزن (فاعل) أو وزن (اسم الفاعـل) من غير الثلاثي ـ كما يقـول الصرفيون ـ كان هذا الوصف من نوع (الصفة المشبهة) .

تقرير الافتراق بين (الصفـة المشبهة) و (اسم الفاعـل)

كثير من التوصيفات التي وضعت لكلّ من (اسم الفاعل) و (الصفة المشبهة) تلحّ على مسألة مدى مشابهة كلّ للمضارع ، وعلى فكرتي (الحدوث) و (الثبوت) ، وعلى لزوم الفعل الملحوظ عند الصوغ . كما تلحّ كتب النحو ، المعنيّة عادة بالتركيب ، على عمل كلّ وعلى كيفية وروده في التركيبات الجملية . لكّن القليل من هذه التوصيفات يشير إلى طبيعة الموصوف بكلّ . وهذا القليل لا يدقّق ، مع ذلك ، في طبيعة الموصوف بحيث يتميّز الموصوف بما يطلـق عليه (اسم الفاعل) من الموصوف بـ (الصفة المشبهة) .

يقول ابن الحاجب[1] في تعريف الصفة المشبهة : « ما اشتقّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت »[2] ، ويقول[3] في تعريف اسم الفاعل : « ما اشتقّ من فعل

(١) الكافيـة في النحو ٢/٢٠٥ . ومن الغريب أنـــه لا يرد للصفة المشبهة تعـريف في شرح شافيـة ابن الحاجب على الرغم من اختصاص هذا الكتاب بالمسائل الصرفية .

(٢) وينظـــر في تعريف مقارب يورد عبارة مماثلة للمخطـوط تحتهـا أعلاه : الشيخ الغلاييني ، جامـع الدروس العربية ١/١٨٩ .

(٣) الكافية في النحو ٢/١٩٨ .

لمن قام به بمعنى الحدوث »[1] . ويراد هنا التوقّف عند العبارة المخطوط تحتها في التعريفين . أما بقية ما ورد فيهما (أي في التعريفين) ، فقد أشير اليه وتمت مناقشته في بدايات هذه الدراسة ، وكذلك في أثنائها .

ويعقّب الرضي الأستراباذي[2] على العبارة المخطوط تحتها في تعريف اسم الفاعل بقوله : « الضمير في قوله (لمن قام) راجع إلى الفعل ، والقائم هو المصدر والحدث » . وهذا يعني أن الضمير المتصل في (به) يعود إلى الموصول (مَن) ، أي على الموصوف ، وعليه يكون تقدير العبارة كالتالي : (لمن قام الحدث به) . لكن هذا التفسير قد لا يتّسم بالتدقيق ، ذلك أن قيام الحدث بالموصوف لا يعني بالضرورة أن الموصوف فاعل حقيقي للحدث ، أي لا يعني أن الحدث قد يكون واقعاً من الموصوف وأنه تصرّف له . هذا ، ولا يعقّب الرضي الأستراباذي بشيء مماثل على العبارة المخطوط تحتها في تعريف ابن الحاجب للصفة المشبهة ، وهي عبارة مطابقة في التركيب لما ورد في تعريفه لاسم الفاعل . فإذا جعلنا تعقيب الرضي السابق يصدق في الصفة المشبهة ، أمكن الاستنتاج بأن مدلول اسم الفاعل ، عند ابن الحاجب في نظر الأستراباذي ، هو عين مدلول الصفة المشبهة ، وأن لا فرق إلاّ في الأمور المتعلقة بلزوم الفعل ، وبالثبوت والحدوث . فإن كان الأمر كذلك ، كان من المحتّم الإشارة إلى ما في هذا الفهم من عدم التدقيق ، فالتعريف الاصطلاحي للفاعل ، عند النحاة ، يشتمل على جانب الإرادة والتصرّف والإيجاد من المسند إليه ، وعلى جانب عدم الإرادة وعدم التصرّف منه ، كما سبق الذكر .

---

(١) وينظر في تعريف مقارب يورد عبارة مماثلة للمخطوط تحتها أعلاه : ابن هشام ، شذور الذهب ص ٣٨٥ ، وجامع الدروس العربية ١٨٢/١ ، وشذا العرف في فن الصرف ص ٧٧ .

(٢) الكافية في النحو ١٩٨/٢ .

إن من الممكن تحديد مراجع الضمائر ، في تعريف ابن الحاجب لكلّ من (اسم الفاعل) و (الصفة المشبهة) ، على نحو معاكس لتحديد الأستراباذي لمراجعها ، فيعود المستتر في (قام) إلى الموصول (من) ، ويعود المتصل في (به) إلى الحدث والفعل . فإذا ما أخذنا بهذا التفسير في كلا التعريفين كان تقدير العبارة كالتالي : (لمن قام بالحدث) ، أي : لمن أوقعه وكان تصرّفاً له . وهذا يعني أيضاً أن مدلول كلّ من (اسم الفاعل) و (الصفة المشبهة) واحد ، وهو الموصوف المتصرّف والمُحدِث . وفي هذا ما فيه كذلك من عدم تدقيق ، ذلك أن (الصفة المشبهة) ـ كما تبيّن ـ إنما تسم الفاعلَ الشكليَ غيرَ المتصرّف وغيرَ المُحدِث .

ويبقى بعد ذلك كلّه أن يُحسَن الظنّ ويعاد الضمير الأول ، في تعريف اسم الفاعل ، إلى الموصول (من) ، والضمير الثاني المتصل إلى الحدث (الفعل) ، في حين يُعكَس الأمر في تعريف (الصفة المشبهة) .

على أن بعض التعريفات المحدثة لـ (اسم الفاعل) أشار إلى طبيعة الموصوف من الجانبين اللذين حرص النحاة على إبرازهما في تعريفهم للفاعل الاصطلاحي ، وهما كون المسند إليه إمّا فاعلاً حقيقياً وإمّا فاعلاً شكلياً غير حقيقي (= معانياً) ، في حين قَصَر بعضهم (الصفة المشبهة) على جانب واحد حَسْبُ هو كون المعنى ، المدلول عليه بها ، قائماً بالموصوف لا على سبيل الإيجاد والتصرّف . فقد ذكر كلّ من الشيخ الحملاوي[1] والشيخ الغلاييني[2] أن (اسم الفاعل) هو ما اشتقّ لمن وقع منه الفعل أو تعلّق به (= قام به ، أي : وجد فيه) . في حين ذكر الأخير[3] أن (الصفة المشبهة) تدلّ على « معنى قائم بالموصوف بها » .

---

(١) شذا العرف في فن الصرف ص ٧٧ .

(٢) جامع الدروس العربية ١/١٨٢ .

(٣) السابق نفسه ١/١٨٩ .

هذا الذي أشير اليه من بعض التعريفات المحدثة يبدو أكثر تدقيقاً وقرباً من التصوّر الصحيح للموصوف بكلّ من (اسم الفاعل) و (الصفة المشبهة) . ولأجل أن ينتهي التداخل في طبيعة الموصوف بكلّ منهما ، لا بدّ أن يتوقف الحديث عن جانب الفاعلية الشكلية في تعريف (اسم الفاعل) ، فيخصص للدلالة على الفاعلية الحقيقية في الموصوف ، وتختصّ (الصفة المشبهة) ـ بطبيعتها ـ بالدلالة على الفاعلية الشكلية (= المعاناة) في الموصوف .

إن توسّل بعض القدماء بفكرة (الثبوت) وفكرة (الحدوث) ، لتفسير مجيء بعض الصفات على وزن (فاعل) ، كان بادي القلق ، فلقد رأى الرضي الأستراباذي[1] أنه إن جاء الوصف على وزن (فاعل) ، ولم يكن بمعنى (الحدوث) ، اعتُذِر بأن « قصد الاستمرار فيه عارض » ، فوُضِع ـ في نظره ـ على وزن (فاعل) ، ورأى أيضاً أنه إن أريد بـ (الصفة المشبهة) معنى (الحدوث) حملت على وزن (فاعل) ، واحتجّ على هذا بقوله تعالى ﴿ ... وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾[2] .

هذا القلق ، بل الخلط ، لا يتوقف إلاّ بالأخذ بالمفهوم المنضبط السابق لكلّ من (اسم الفاعل) و (الصفة المشبهة) ، وإلاّ بالأخذ كذلك بضوابط صوغ كلّ . وعليه ، فلا يكون كلّ من (ضائق) ، الوارد في جزء الآية السابق ، و (ضيّق) إلاّ صفة مشبهة ، وعليه أيضاً يزول الخلط بين (اسم الفاعل) و (الصفة المشبهة) فيما ذكره الأستراباذي من أمثلة ، جاءت على وزن (فاعل) ، وقال إن الاستمرار فيها عارض ، وهي : (الله عالم) و (كائن) ، و (زيد صائم النهار) و (قائم الليل) ، فكلّ من (عالم) و (كائن) صفة مشبهة ، في حين يقع كلّ من (صائم) و (قائم) في حيّز

---

(١) الكافية في النحو ١٨٩/٢ .

(٢) سورة هود ، آية ١٢ .

(اسم الفاعل) ، فـ (العلم) و (الكينونة) حدثان يدلاّن على (وضع) لا يد للموصوف به ، فهو فاعل غير حقيقي ، أي : مُعان[1] ، في حين نجد فعلي (الصيام) و (قيام الليل) لا يُسندان إلاّ إلى مُوقِع للحدث .

ليس مردّ الفرق ، إذاً ، إلى أن (الصفة المشبهة) لا تصاغ إلاّ من اللازم ، ولا إلى أنها تفيد (الثبوت) ، وليس مردّ الفرق كذلك إلى أن (اسم الفاعل) يصاغ من اللازم والمتعدّي ، ولا إلى أنه يفيد (الحدوث والتجدد) . الفرق الحقيقي والواقعي بينهما هو أن (اسم الفاعل) يصف ذاتاً فاعلة ، أي ذاتاً يقع الحدث منها ويكون تصرّفاً لها ، فهي موجدته . ومن هنا ، لا يصاغ (اسم الفاعل) إلاّ من فعل لا يسند عادة إلاّ للفاعل الحقيقي المُوجِد له ، فهو يصاغ ، على سبيل المثال ، من (سَلَبَ) و (صَعِد) و (استخرج) و (تسابق) و (كاتَبَ) و (زخرف) و (ابتسم) . غير أنه لا يشتقّ ، مثلاً ، من فعل كـ (اكتمل) و (صلصل السيف) و (مرض) و (فرح) . وعليه ، فإن الوصف (مكتمل) ، على سبيل المثال ، ليس اسماً للفاعل ، ولكنه صفة مشبهة . من هنا لم يكن من الدقة تعريف (اسم الفاعل) ، كما أوضح سابقاً ، بأنه « صفة تؤخذ من الفعل المعلوم لتدّل على معنى وقع من الموصوف أو قام به ... »[2] من قِبَل أن مَنْ أو ما يقوم به المعنى لا يكون فاعلاً حقيقياً . وعليه ، فإنه ينبغي إسقاط (أو) وما بعدها من تعريف اسم الفاعل السابق ليصير (اسم الفاعل) مصطلحاً يطلق على الوصف الذي يَسِم مَنْ أو ما يقع منه المعنى على سبيل الإحداث والتصرّف .

---

(١) مع تنزيهنا الله تعالى ، فإن المراد هنا وصف الدلالة اللغوية من حيث هي . هذا ، وقد يحس بعض اللغويين (ينظر مثلا : د. عبدالمنعم عبدالعال ، النحو الشامل ص ٤٢٨ - ٤٢٩) أحياناً بتحرج يحملهم ، مثلاً ، على القول بأن بعض الأوصاف التي على وزن (فاعل) تفيد القرائنُ أنها بمعنى (الثبوت) ، فلا تكون إلاّ صفة مشبهة . هذه القرينة هي كون الوصف وصفاً لله تعالى ، كما في (مالك يوم الدين) .

(٢) جامع الدروس العربية ١٨٢/١ .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعريف السابق لاسم الفاعل يجري مجرى تعريف النحاة للفاعل الاصطلاحي الذي يفيد ، عندهم ، الفاعلية الشكلية والفاعلية الحقيقية .

يشتقّ (اسم الفاعل) ، في الإجمال ، بلحظ كلّ فعل دالّ على (حركة) ، كما في (صَعِد) ، أو على (تصرّف) ، كما في (قرأ) ، إذ إن مثل هذه الأفعال تتطلب مسنداً إليه (فاعلاً حقيقياً Agent - subject) . وحتى يكون ممكناً وسريعاً الحكُم ، على الوصف المصوغ على وزن من أوزان (اسم الفاعل) من فعل ثلاثي أو غير ثلاثي ، فلا بدّ من لحظ الفعل المناسب ، فإذا كان الفعل مما يسند إلى الفاعل الحقيقي ، فالوصف للفاعل ، وإذا كان مما يسند إلى (المُعاني) غيرِ الفاعل ، فهو صفة مشبهة . وعليه فإنه يحسن ، مرة أخرى ، قصر مصطلح (اسم الفاعل) على الوصف الدالّ على الفاعل الحقيقي ، حسب ، أما الوصف الدالّ على الفاعل الشكلي (غيرِ الحقيقي) ، أي على (المُعاني أو المُعاني المجرّب) فيخصص له مصطلح (الصفة المشبهة) .

أمّا ما كان دالاً على المبالغة ، فإذا كان الوصف مبالغة للفاعل الحقيقي ، كما أُوضح سابقاً ، كان المصطلح المستخدم لذلك هو (مبالغة الفاعل) ، وإذا كان الوصف مبالغة للفاعل الشكلي (المُعاني أو المُعاني المجرّب) فالمصطلح هو (مبالغة الصفة المشبهة) .

على أنه لـمّا كانت مسألة شَبَه (الصفة المشبهة) بـ (اسم الفاعل) غيرَ مفيدة في التفريق بينهما لا صرفياً ولا نحوياً ، فالرأي أن يستبدل بمصطلح (الصفة المشبهة) مصطلحُ (صفة الوضع) ، إذ تقرر فيما سبق كثيراً أن الصفات التي اختير لها مصطلح (صفة الوضع) إنما تصاغ بلحظ الأفعال التي تدلّ على (وضع) لا يكون للمسند إليه معها يد في إيجاده ولا تصرّف ، أو بلحظ الأفعال الدالة على (إجراء) لا يكون كذلك للمسند اليه معها يد أو تصرّف في إيجاده . وعليه فالاختيار أن يُستبدل بمصطلح (مبالغة الصفة المشبهة) مصطلحُ (مبالغة صفة الوضع) .

تقرير التلاقي بين (الصفة المشبهة) و (اسم المفعول)

ليس من فرق ، كما سبق البيان ، بين (صفة الوضع = الصفة المشبهة) وما أطلق عليه الصرفيون (اسم المفعول) من حيث حقيقة الموصوف الذي يسند إليه الفعل الملحوظ عند صوغ كلّ منهما . من هنا أمكن أن يعدّ كلّ اسم للمفعول من نوع (صفة الوضع) ، أو بمعنى آخر ، من ذلك النوع الذي يصف بالحدث ذاتاً غير فاعلة . هذه الذات الموصوفة تقع ، إذاً ، مسنداً إليها الحدثُ ، وهي في الوقت نفسه (مُعانية) منه . ولهذا وجدنا القدماء والمحدثين يقولون بوقوع الصفة المشبهة (= صفة الوضع) ، أحياناً ، على وزن (اسم المفعول) .

على أنه إذا كان ثمة فرق بين (صفة الوضع) و (اسم المفعول) ، فليس مردّ ذلك الفرق إلى جهة الذات غير الفاعلة الموصوفةِ بكلّ منهما ، ولكن إلى جهة أن (اسم المفعول) يصف الذات التي يسند إليها الحدث ويكون واقعاً عليها في الوقت عينه ، فهو يصف ذاتاً يمكن أن تعدّ صنفاً خاصاً من أصناف (المسند اليه المُعاني Patient - subject) . تسم (صفة الوضع) ، إذاً ، بالحدث ذاتاً (مسنداً إليها معانيةً) والحدثُ واقع بها وموجود فيها لا بإحداث مُحدِث ولا إيقاع متصرّف ، في حين يصف (اسم المفعول) بالحدث ذاتاً (مسنداً إليها مُعانية) والحدثُ واقع عليها بإحداث مُحدِث وإيقاع متصرّف .

فضل بيان

تقرّر أن كلّ فعل دالّ على (حركة) ، كـ (ذهب) ، يكون الوصف الواسم لما يسند إليه مثل هذا الفعل ، وهو هنا (ذاهب) ، (اسماً للفاعل) ، لأن المسند إليه حينذاك فاعل حقيقي . غير أن إسناد مثل هذا الفعل ، أحياناً ، إسناداً مجازياً قد يجعل الوصف الواسم للمسند إليه ـ إسناداً مجازياً ـ وصفاً لغير الفاعل ، فيستحيل (صفةً للوضع) ، كما في :

١٦ـ أ ـ ذهب عقل (فلان) .

ب ـ فلان ذاهب العقل .

خاتمـــــــة

نخلص من مناقشة البنيتين الدلالية والنحوية للأفعال التي يُلتفت إليها ـ عادة ـ عند اشتقاق بعض الأوصاف ـ إلى المفاهيم التالية :

١ ـ كلّ فعل دالّ على (وضع) أو (إجراء) فيما يسند إليه يكون وصفُ المسند إليه منه إمّـا (صفةً للوضع = صفة مشبهة) وإمّـا (مبالغةَ صفةِ الوضع) . ولا يشتقّ اسم الفاعل من مثل هذا النوع من الأفعال .

٢ ـ كلّ فعـل دالّ علـى (تصرف) أو (حركة) فيما يسند إليـه ، يكـون وصف المسند إليه منه (اسماً للفاعل) أو (مبالغة الفاعل) . ولا تشتقّ (صفة الوضع) من مثل هذا النوع من الأفعال إلاّ إذا بُـني للمفعول .

٣ ـ يُقصر مصطلح (اسم الفاعل) علـى وصف الذات الفاعلة المُحدِثـة لما يُسنَد إليهـا .

٤ ـ يُقصر مصطلح (صفـة الوضع = الصفة المشبهـة) على وصف الـذاتِ المُعانيـةِ (= غيرِ الفاعلة وغيرِ الـمُحدِثة لما يُسنَـد إليها) .

٥ ـ (اسم المفعول) صفةُ وضع ، من نوع خاص ، تسم الذاتَ الـمُعانية .

٦ ـ تأتي أمثلة المبالغة لِـما كان ذاتـاً فاعلة مُحدِثـة ، وتأتي لِـما كان ذاتـاً مُعانيـة (= غيرَ مُحدِثة لما يُسنَـد إليها) .

مصادر ومراجع بالعربية

- ابن الحاجب ، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر :

أ - كتاب الكافية في النحو ، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (الجزء الثاني) ، نسخة مصورة عن طبعة الآستانة ١٢٧٥هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ودار الباز للنشر والتوزيع (غير مؤرخ) .

ب - شرح الوافية نظم الكافية ، تحقيق د. بنّاي علوان العليلي ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، ١٩٨٠ .

- ابن السرّاج ، أبو بكر محمد بن سهل : الأصول في النحو ، تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ١٩٨٥ .

- ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله : شرح ابن عقيل (الجزء الثاني) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، (غير مؤرخ) .

- ابن مالك ، محمد بن عبدالله : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ١٩٦٧ .

- ابن هشام ، أبو محمد جمال الدين :

أ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الجيل ، بيروت ط٥ ١٩٧٩ .

ب - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ط١٠ ١٩٦٥ .

جـ ـ شرح قطر النـدى وبلّ الصدى ، تحقيـق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ـ بيروت ١٩٨٨ .

د ـ شرح اللمحة البدرية في علم اللغـة العربية ، تحقيـق : د. هادي نهر ، مطبعة الجامعة ـ بغداد ١٩٧٧ .

ـ ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي : شرح المفصل (الجـزءان الأول والسادس) ، نسخة مصورة عن طبعـة محمد منير سنة ١٩٢٨ ، عالـم الكتب ، بيـروت (غير مؤرخ) .

ـ الأزهري ، الشيخ خالد بن عبدالله : شرح التصريح على التوضيح (الجزء الثاني) ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة (غير مؤرخ) .

ـ الأستراباذي ، ركن الدين الحسن بن محمـد : الوافية في شرح الكافيـة ، تحقيـق : عبدالحفيظ شلبي ، سلطنة عُمان ، ١٩٨٣ .

ـ الأستراباذي ، رضي الدين محمـد بن الحسن : شرح شافية ابن الحاجـب (الجـزء الأول) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٥ .

ـ الأسفراييني ، تاج الدين محمـد بن محمد بن أحمـد : لُباب الإعـراب ، تحقيق : بهاء الدين عبدالرحمن ، دار الرفاعي ، الرياض ، ط١ ١٩٨٤ .

ـ الأسيوطي = السيوطي .

ـ الأشموني ، أبو الحسن علـي بن محمـد : شرح الأشموني علـى ألفيـة ابن مالك (ضمن : حاشية الصبان ...) ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة (غير مؤرخ) .

- الأنطاكي ، محمد : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، دار الشرق العربي ، بيروت ط٣ ١٩٧١ .

- الجامي ، نور الدين : شرح كافية ابن الحاجب (الفوائد الضيائية) (الجزء الثاني) ، تحقيق : د. أسامة الرفاعي ، وزارة الأوقاف ، بغداد ، ١٩٨٣ .

- الحديثي ، د. خديجة : أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٦٥ .

- حسن ، عباس : النحو الوافي (الجزء الثالث) ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ١٩٦٤ .

- الحلواني ، د. محمد خير : الواضح في علم الصرف ، دار المأمون للتراث ، دمشق - بيروت ، ط٤ ١٩٨٧ .

- الحملاوي ، الشيخ أحمد : شذا العرف في فن الصرف ، مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ط١٦ ١٩٦٥ .

- الراجحي ، د. شرف الدين علي : البسيط في علم الصرف ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٩ .

- الراجحي ، عبده : التطبيق الصرفي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .

- الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر :

أ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ .

ب - المفصل في علم العربية ، دار الجيل ، بيروت ط٢ .

ـ السامرائي ، فاضل صالح : معاني الأبنيـة في العربيـة ، جامعة بغداد ، بغداد ، ط١ ١٩٨١ .

ـ السكّـاكي ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي : مفتاح العلوم ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط١ ١٩٣٧ .

ـ سيبويه ، أبو بشر عمرو بن قنبـر : الكتاب كتاب سيبويـه ، تحقيـق : عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ، (الجزء الأول ١٩٧٧؟) ، و (الجزء الرابع ط٢ ، ١٩٨٢) .

ـ السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر :

أ ـ الأشباه والنظائر (الجـزء الثاني) ، مراجعـة وتقديم : د. فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، ط١ ١٩٨٤ .

ب ـ الفرائد الجديدة (الجزء الثاني) ، تحقيـق : الشيخ عبدالكريم المدرس ، وزارة الأوقاف والتراث الإسلامي ، بغداد .

جـ ـ المطالع السعيـدة في شرح الفريدة (الجزء الثاني) ، تحقيـق : د. نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة ، بغداد ، ١٩٧٧ .

د ـ همـع الهـوامع في شرح جمـع الجـوامع (الجـزء السادس) ، تحقيـق : د. عبدالعال سالم مكـرّم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٨٠ .

ـ الصبان ، محمد بن علي : حاشية الصبان (الجزء الثالث) ، ينظر الأشموني أعلاه .

ـ صلاح ، فتحية : التيسير في النحـو والصرف ، جمعية عمال المطابع التعاونيـة ، عمان ١٩٧٨ .

- عبدالعال ، د. عبدالمنعم سيّد : النحو الشامل (الجزء الأول) : مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

- عوض ، د. سامي : المورد في علم الصرف ، جامعة تشرين ، اللاذقية ١٩٨٤ .

- الغلاييني ، الشيخ مصطفى : جامع الدروس العربية ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ط١٨ ١٩٨٥ .

- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد : المقتضب ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

- نعيم ، د. فريد إسماعيل : النحو والصرف في تصريف الأفعال والأسماء ، مطبعة ابن حيّان ، دمشق ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .

- ياقوت ، محمود سليمان : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٨٥ .

مراجع بالإنجليزية

DeMiller, Anna L.; Syntax and Semantics of the Form II Modern Standard Arabic Verb, in Al'arabiyya, Journal of the American Association of teachers of Arabic; vol. 21, No. 1 and 2 (1988) .

Wright, W.; A Grammar of the Arabic Language; Third Edition, The University Press, Cambridge (1986) .

Howell, Mortimer Sloper; A Grammar of the Classical Arabic Language Gian Publishing House, Delhi (1986) .

Haywood, J.A. and Nahmad, H.M.; A New Arabic Grammar of the Written Language; Lund Humphries, London (1965) .